الأمم المتحدة S/PV.7888

# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٧٨٨٨

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد يلتشينكو | (أوكرانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | إثيوبيا | السيد عاليمو |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | إيطاليا | السيد كاردي |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد أرينسيبيا فيرناندیث |
| | السنغال | السيد سيس |
| | السويد | السيد سكاو |
| | الصين | السيد شن بو |
| | فرنسا | السيدة أودوار |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسن |
| | اليابان | السيد بيشو |

**جدول الأعمال**

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/144)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال.**

أقر جدول الأعمال

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)** (S/2017/144).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/144، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

**السيد أوبراين** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس منذ تلقي الخبر المحزن والمفاجئ للغاية بوفاة الممثل الدائم السابق للاتحاد الروسي، السفير فيتالي تشوركين، أود أن أعرب عن بالغ احترامي ومواساتي لأسرته وللشعب والحكومة الروسيين ولجميع زملائه الدبلوماسيين.

قبل ثلاث سنوات، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وسنحيي في الشهر المقبل الذكرى المروعة لمرور ست سنوات على الحرب التي دمرت بلدا وشعبه وأطفاله. لقد شهد السوريون تحول بلدهم إلى ركام وقتل وجرح أحبائهم. وأغلب السكان، أي قرابة ١٣,٥ مليون شخص، هم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويعاني ما يقرب من ٨٥ في المائة من السوريين من الفقر، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان في فقر كبير أو مدقع. كما أن أكثر من ١٢,٨ مليون شخص في سورية بحاجة إلى المساعدات الصحية، ويعاني ما يزيد على ٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في خضم ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء. وتنفق الأسر المعيشية ربع دخلها تقريبا على المياه فقط. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي محصول القمح ١,٣ مليون طن متري، أي بانخفاض نسبته ٤٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، و ٦٣ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. وكان لتدمير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، وخفض قيمة العملة وأثر الجزاءات وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الطعام والكهرباء، فضلا عن شحة المياه النقية، تأثير بالغ الضرر على غالبية الأسر والمجتمعات المحلية السورية في كل أنحاء البلد.

وفي عام ٢٠١٦، تواصلت وتيرة التشريد دون هوادة بمتوسط ٠٠٠ ٥ نازح يوميا خلال الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر، وبعضهم أشخاص شُردوا لأكثر من مرة. وأجبر أكثر من نصف جميع السوريين على ترك ديارهم منذ عام ٢٠١١، ومن بينهم ٦,٣ مليون مشرد داخلي. وجرى تسجيل أكثر من ٤,٩ مليون شخص بوصفهم لاجئين في البلدان المجاورة، وطلب ما يقرب من ١,٢ مليون سوري اللجوء في أوروبا.

والأطفال الذين يجدون أنفسهم في أتون هذه الحرب هم الأسوأ حظا. حيث يجري قتلهم وتشويههم، وقد فقدوا آباءهم جراء أعمال العنف وعانوا من صدمات جسدية ونفسية، وأجبروا على الزواج المبكر وتخلفوا سنوات في

التعليم. وانتشر التجنيد، غالبا عن طريق التلقين العقائدي والاختطاف والاعتقال والإكراه، في جميع المناطق، حيث أفادت ٩٠ في المائة من إجمالي ٢١٧ ناحية في سورية شملها الاستقصاء بحدوثه.

وتشمل العوامل الرئيسية لقابلية الأطفال للتضرر انعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية وتجارب العنف والتشريد والضنك الشديد وفقدان الأسرة والحرمان من الاحتياجات النفسية، من قبيل الإحساس بالهدف والسيطرة والأهمية. وتم الإبلاغ عن وجود عمالة أطفال، بسبب الدمار الواسع النطاق لسبل العيش وتشتت شمل الأسر، في ٨٢ في المائة من النواحي التي شملها الاستقصاء في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك أكثر أشكال هذه العمالة خطورة، ألا وهي، التسول والتهريب والتقاط فضلات الطعام من صفائح القمامة والتجنيد واستخدام الأطفال في النزاع وفي الأنشطة غير المشروعة.

وعلاوة على ذلك، دخلت الحرب عامها السادس، إذ يحتاج إلى المساعدة التعليمية داخل سورية ٥,٨٢ ملايين من الأطفال والشباب، تتراوح أعمارهم من سن الحضانة إلى سن المدرسة الثانوية، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ١١٨ من أطفال اللاجئين الفلسطينيين. ويقدر أن ١,٧٥ مليون طفل، أو حوالي ثلث الأطفال الذين هم في سن الذهاب المدرسة وتتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عاما، غير ملتحقين بالمدارس. وثمة ١,٣٥ مليون طالب آخر يتعرضون لخطر التسرب من الدراسة. ونظام التعليم الرسمي السوري فقد ما مجموعه ٠٠٠ ١٥٠ من موظفي التعليم – وهناك ٤٠٠ ٧ مدرسة – مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس في البلد – أما تعرضت لأضرار أو دمرت أو أصبح الوصول إليها مستحيلا. وبسبب الفقر الشديد، لم يعد بإمكان الآباء والقائمون بالرعاية اعتبار تعليم أطفالهم من الأولويات، مع تزايد أعداد الطلاب المطرين للبقاء خارج المدارس من أجل دعم أسرهم.

وإذ نمضي قدما في عام ٢٠١٧ صوب ما آمل أن يكون العام الذي سيشهد تغييرا إيجابيا في سورية، يجب أن نواصل تذكر عمق الهاوية التي سيتعين على سورية الخروج منها. أود أن أقول إنه حتى لو تم التوصل إلى اتفاق سياسي غدا – وهو، بطبيعة الحال، ما نرغب به جميعا بإخلاص – فإن الاحتياجات الإنسانية ستظل عاملا حاسما خلال الأشهر، إن لم تكن السنوات، المقبلة. ولذلك، مهما أكدت على تأييدي لكل الجهود الرامية إلى إصمات المدافع، فإنني لا أوفيه حقه. ومع ذلك، فإنني أشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات الكبيرة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية التي تجري مع الإفلات من العقاب على ما يبدو. وتشمل الهجمات عمليات القصف والغارات الجوية في إدلب ودرعا، والمناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية، وبالأخص في دوما، وحرستا، وعربين، وزملكا، وجوبر.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت الحكومة السورية والاتحاد الروسي عن فتح العديد من الممرات للمدنيين الراغبين في مغادرة الغوطة الشرقية، أحدها عن طريق مخيم الوافدين. ونحن نرصد الحالة عن كثب، ولكننا نشعر بالقلق من أن الوضع في الغوطة الشرقية قد يصبح أكثر توترا في الفترة المقبلة، إذا ازدادت العمليات العسكرية. ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في حي الوعر في مدينة حمص، الذي تعرض للقصف الجوي والقصف بالمدفعية الثقيلة في الأيام الأخيرة، وتفيد التقارير بأنه أسفر عن أكثر من ٢٠ إصابة في صفوف المدنيين، معظمهم من الأطفال. وطاول القصف أيضا مستشفى البِر، المركز الطبي الوحيد شبه العامل في منطقة الوعر المحاصرة، فضلا عن مركز الدفاع المدني ومركز الإسعاف، مما أدى إلى وفاة عامل إسعاف. إن الحياة في الوعر، التي لم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إليها منذ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، تزداد سوءا، مع وجود عشرات الآلاف من الناس الذين يحتاجون

إلى المساعدة الإنسانية الفورية بعد أن عانوا نتيجة للعديد من الضربات الجوية التي أبلغ عنها في الأسابيع الأخيرة.

وإلى الجنوب، سجلت زيادة كبيرة في النزاعات حول مدينة درعا في ١٢ شباط/فبراير. وكإجراء احترازي، أغلقت بشكل مؤقت جميع المدارس والجامعات في كل من المناطق الحكومية وتلك التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول، وذلك بسبب الاشتباكات العنيفة والقصف الجوي والقصف المدفعي. وفي ١٩ شباط/فبراير، شن جيش خالد بن الوليد، الذي يرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هجوما على مواقع الجيش السوري الحر على ثلاث جبهات، بحثا عن مخرج من وادي اليرموك. ومنذ صباح يوم ١٩ شباط/فبراير، استولى على بلدات تسيل، التي يقدر عدد سكانها ٣٤ ٠٠٠ نسمة، وجلين ومساكن جلين، ويبلغ إجمالي تعداد سكانها ٢٠٠ ٩ نسمة، وعدوان التي يبلغ عدد سكانها ٩٠٠ ٤ نسمة. وتفيد التقارير أن معظم سكان هذه القرى يخضعون الآن لحظر التجول، مما يحد من قدرتهم على الفرار. وإلى جانب منتسبي الجيش السوري الحر، ذُكر أن جيش خالد بن الوليد قطع رأس رئيس مجلس محلي واحد على الأقل في المناطق التي استولى عليها حديثا. ولم يتمكن العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية من الفرار أمام تقدم جيش خالد بن الوليد، وهم الآن في هذه القرى ولا يوجد عنهم أي خبر. كما وقعت هجمات أخرى في محافظة درعا، وأفيد بأن الضربات الجوية أصابت ستة من المراكز والنقاط الصحية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير في بلدات صيدا، اليادودة، النعيمة، نصيب، الجيزة، الغارية الشرقية مما ألحق أضرار بالغة بالمرافق وأخرج بعضها من الخدمة. كما يبدو أن مستشفى درعا البلد الميداني قد أصيب في هجوم جوي وأصبح خارج الخدمة.

ونظرا لزيادة حدة القتال في ريف دمشق وإدلب ودرعا والمحافظات الأخرى، تقلصت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى بعض تلك المناطق. وفي إدلب، تسبب القتال الدائر بين جبهة النصرة، المعروفة أيضا باسم جبهة فتح الشام، والجماعات غير الموالية للنصرة في تقييد أنشطة البرنامج الإنساني وحركة المدنيين. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير، علقت الأمم المتحدة المساعدة من خلال نقطة العبور الحدودية باب الهوى لمدة يوم واحد نتيجة لتزايد انعدام الأمن، وفرضت الجهات الفاعلة الإنسانية قيودا على برامجها خلال معظم الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، مما أثر على مليونين شخص في محافظة إدلب، بما في ذلك ٩٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وإلى الجنوب، تم إغلاق نقطة العبور الحدودية، الرمثا، منذ ١٣ شباط/فبراير، نظراً للهجمات المكثفة داخل مدينة درعا وحولها. وأدى القتال في الجنوب أيضا إلى تشريد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص من مدينة درعا، انتقل الكثيرون منهم إلى المزارع والقرى الواقعة جنوب شرقي المدينة. ومن المرجح أن يتعرض المزيد للتشريد في الأيام المقبلة إذا تواصل العنف. وتسببت عمليات النزوح بالمزيد من الضغط على السكان المتضررين بالفعل من النزاع بشكل شديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحركات الجارية إلى ادلب وريف حلب الغربي، بسبب عمليات الإجلاء والاتفاقات محلية، تزيد من حدة الاحتياجات الإنسانية في العديد من هذه المواقع.

وفي البلدات الأربع المحاصرة، الزبداني والفوعة وكفريا ومضايا، التي تم الوصول إليها آخر مرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الوضع كارثي، مع وجود أكثر من ٦٤ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين في دوامة العنف والحرمان اليومية، التي يستمر فيها سوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية الملائمة. وتتفاقم الحالة بسبب الترتيب التبادلي بين البلدات الأربع، الذي يعيق وصول المساعدات الإنسانية بفرضه مفاوضات مضنية تضرب بجذورها في اعتبارات سياسية وانتهازية بدلاً من المبادئ والالتزامات الإنسانية. وفي الأيام القليلة الماضية،

توفي خمسة أشخاص في مضايا وكفريا، من بينهم أمّ توفيت أثناء الولادة. وهناك ٨٠ شخصا يتعين إجلاؤهم على وجه السرعة إذا أردنا إنقاذ حياتهم. وهُم وغيرهم في أمس الحاجة ولا يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك. وآمل حقاً أن يستطيع أعضاء المجلس والفريق المشترك المنشأ حديثا من كسر هذا الحصار المروع على البلدات الأربع وإجبار الأطراف في الميدان على تمكين المساعدة الإنسانية الفورية، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي، دون مزيد من التأخير.

وما زال يساورني قلق شديد إزاء حقيقة أن العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال تتسبب في معاناة المدنيين. وفي الأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، أسفرت الغارات الجوية والقتال الدائر حول كل من الرقة والباب عن العديد من الإصابات في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، وكذلك التشريد. وحتى الآن، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مقتل حوالي ٣٠٠ مدنيا، صورة رئيسية بسبب الغارات الجوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما تعرض المدنيون لإطلاق النيران، حيث أطلق مقاتلو التنظيم النار على المدنيين الذين يحاولون المغادرة صوب المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول، وفي بعض الحالات، قيام الجماعات المسلحة من غير الدول بإطلاق النار على المدنيين الذين يُتقد خطأ أنهم عناصر في تنظيم داعش.

وإذ تتسارع وتيرة أطراف مختلفة لدخول الرقة والباب، وإذ يتقهقر تنظيم الدولة، يجري مهاجمة وتدمير الجسور ونظم المياه والعناصر الأخرى للهياكل الأساسية المدنية. إن سد طبقة المقام على نهر الفرات في سورية هو مرفق استراتيجي يتسع لحوالي ١٤ بليون متر مكعب من مياه الشرب والري، ويولد حوالي ٢,٥ بليون كيلوواط من الكهرباء سنويا. وهذا المرفق تجب حمايته من آثار النزاع الدائر في المنطقتين الشرقية والشمالية، حيث إن أي ضرر قد يلحق بالسد أو أي إساءة استخدام له قد تتسبب في فيضانات عبر الرقة، وحتى في مناطق بعيدة بعد دير الزور إذا انهار السد. ويرجح أن تسفر الفيضانات الكبيرة عن عواقب إنسانية كارثية في مناطق المصب، إذ ستغمر المياه مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وسيضر بمئات الآلاف من الناس الذين يواجهون بالفعل مشاكل حرجة في تلبية احتياجاتهم العاجلة. وإذ يتحرك القتال إلى المناطق الحضرية، ثمة قلق شديد من أنه ستكون هناك زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المدنيين المحاصرين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المحددة بأنها جماعات إرهابية، يواجهون أصلاً انتهاكات لحقوق الإنسان ومعاناة إنسانية، ولذلك عند بذل الجهود الرامية لاستعادة السيطرة على هذه المناطق يجب توخي أقصى درجات الحرص مراعاة لمحنة مئات الآلاف من المدنيين الذين يعيشون فيها.

وكما نعلم جميعا، فإن الأمم المتحدة وشركائها المنفذين يصلون إلى ملايين السوريين عبر البرمجة العادية والعابرة للحدود في كل شهر. ولا يزال عدم الوصول الآمن بدون عوائق وبشكل مستمر يمثل أكبر عقبة أمام الوصول إلى السكان المحتاجين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وارتفع العدد التراكمي للأشخاص الذين تصلهم خدمات الجهات الفاعلة الإنسانية في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، عن طريق القوافل المشتركة بين الوكالات والإسقاط الجوي، من ٠٠٠ ٦٢٠ في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٣,٣ مليون شخص في ٢٠١٦.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التحسن الكبير، قلما تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية من إيصال المساعدات المنقذة للحياة وخدمات الحماية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومستدامة ودقيقة على أساس الاحتياجات. وبين استعراض أجري في عام ٢٠١٦ للقوافل العابرة للحدود والمشتركة بين

الوكالات أن الافتقار إلى التنبؤ بإمكانية الإيصال قد حال دون تنفيذ ثلثي الطلبات المعتمدة في البداية من قبل الحكومة السورية. وتعزى هذه أساسا إلى القيود الإدارية والأمنية والتشغيلية. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، لم يُسمح للقوافل المشتركة بين الوكالات بالتحرك إلا خلال أيام العمل الـ ١٠ الأخيرة من الشهر، والقوافل التي سارت تم الاستيلاء على المواد الطبية فيها بصورة روتينية. وفي الواقع، تم الاستيلاء على عدد كبير من المواد الطبية في ٦٧ من الـ ٩٩ قافلة من القوافل المشتركة بين الوكالات التي تمر عبر خطوط التماس، في ٢٠١٦.

وكما ذكر سابقا، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، نشرت قافلة واحدة طوال ذلك الشهر، إلى خان الشيح حيث استفاد منها ٠٠٠ ٦ شخص، على الرغم من أن الأمم المتحدة تلقت الموافقات الأولية للوصول إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠٠ شخص في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وفي كانون الثاني/يناير، لك يكن بالإمكان سوى نشر قافلة واحدة، حيث أوصلت المعونة إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في معضمية الشام. وحتى الآن، في شباط/فبراير، لم يكن بالإمكان نشر سوى قافلتين – إلى تلبيسة في ٥ شباط/فبراير حيث أوصلت المعونة إلى ٠٠٠ ٨٤ شخص، وإلى الرستن في ١٢ شباط/فبراير حيث قدمت المساعدة إلى ٥٠٠ ١٠٧ شخص.

كما أن انعدام الأمن أجبر الأمم المتحدة على إلغاء قافلتين في الأيام نفسها كانت متجهة إلى منطقة الوعر الأسبوع الماضي. ويواجه حوالي ٠٠٠ ٥٠ مدنيا في الوعر ظروفا إنسانية متدهورة جدا حيث لم يتلقوا المساعدة الإنسانية لمدة ١١٧ يوما. وفي ١٩ شباط/فبراير، اضطرت قافلة محملة إلى العودة بسبب الحالة الأمنية على أرض الواقع، بما في ذلك حادثة أصيب خلالها شخص بجروح نتيجة إطلاق النار برصاص قناص. وفي ٢٠ شباط/فبراير، وقبل أن تصل القافلة المحملة إلى الوعر، لم تتمكن من مواصلة سيرها بسبب استمرار القصف وإطلاق النيران المتفرقة. وفي طريق العودة إلى المستودع، قام مدنيون وعناصر مسلحة مجهولة بتحويل مسار عدة شاحنات مليئة بالإمدادات الإنسانية إلى إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتم احتجاز السائقين والشاحنات مؤقتا، وتفيد تقارير بأن جرى تعنيف بعض السائقين لكن أفرج عنهم بدون الإمدادات الإنسانية التي كانت معهم. ويسرني أن أقول إن الجميع بخير ونعرف أماكن وجودهم.

إنني أدين هذا الحادث بأشد العبارات الممكنة وأشعر بالصدمة للتجاهل الصارخ لحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية. وستواصل الأمم المتحدة محاولة إيصال المساعدات المتعددة القطاعات إلى ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من المحتاجين في الوعر، حالما تسمح الظروف بذلك. وأدعو جميع الأطراف إلى ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية في جميع الأوقات، تماشيا مع مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء ذات النفوذ على ضمان عدم حدوث معدل تنفيذ صفري أو شبه صفري مرة أخرى في الأسابيع والأشهر المقبلة، سواء بسبب القيود الإدارية والأمنية أو التشغيلية. والأمم المتحدة وشركاؤها جاهزون للعمل وقادرون على تقديم المساعدة الإنسانية في ظل الظروف المحفوفة بالتحديات إلى ٠٠٠ ٣٠٠ شخص أسبوعيا في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، بالإضافة إلى البرمجة العادية دعما لملايين الأشخاص. يجب منحنا فرصة للقيام بذلك، لأن حياة الكثيرين تتوقف على إيصال المساعدة الإنسانية إليهم بانتظام ودون عوائق. إننا بحاجة إلى موافقات في الوقت المناسب وإلى تبسيط إجراءات الموافقة.

وفي هذا الصدد، واستجابة لطلب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في أوائل كانون الثاني/يناير، وكذلك الدعوة المتواصلة على مستوى فرقة العمل الإنسانية، تلقينا التزامات من حكومة سورية بتبسيط إجراءات القوافل عبر خطوط التماس. الهلال الأحمر العربي السوري يعمل حتى الآن بمثابة نقطة الدخول الرئيسية لتيسير شؤون عبور القوافل مع الكيانات الحكومية. ونحن الآن في انتظار تلقي التغييرات الإجرائية النهائية لمقترحة، خطيا للاستعراض. ويحدونا وطيد الأمل في أن هذه التغييرات سوف تعالج بفعالية بعض العقبات البيروقراطية التي تسببت في الكثير من التأخير في الماضي.

أود أيضا أن أكرر أن المساعدة عبر الحدود من تركيا والأردن لا تزال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الاستجابة الإنسانية. وهذا أمر مهم جدا لأن الاحتياجات تتزايد حيث الاتفاقات المحلية تبعث بمزيد من الناس إلى الشمال، وكذلك إلى بعض المواقع في جنوب سورية – وهي مواقع مثقل كاهلها أصلا بالمشردين داخليا، حيث يوجد في محافظة إدلب لوحدها ٩٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا، على سبيل المثال. وبالتالي، فإن الشحنات العابرة للحدود التابعة للأمم المتحدة وشركائها قد ازدادت باطراد منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي السنة نفسها، تم تفتيش ٦٢٤ شاحنة قبل عبور الحدود إلى سورية، منها ١٧٢ شاحنات عبرت الحدود إلى سورية من الرمثا، الأردن، و ١٢٠ شاحنة عبرت من باب السلام، تركيا، و ٣٣٢ شاحنة عبرت من باب الهوى، تركيا. وبعد ذلك بسنة، ارتفع العدد إلى أكثر من ٨٨٢ ٤ شاحنة، وفي العام الماضي، ٢٠١٦، تم تفتيش ٥٨٧ ٦ شاحنة، منها ٢٧٨ ١ شاحنة عبرت الحدود من نقطة حدود الرمثا، و ٤٩٥ شاحنة دخلت سورية عبر باب السلام، و ٨١٤ ٤ شاحنة عبر باب الهوى. أود أن أشير على وجه التحديد إلى أن الجزء الأكبر من استجابتنا الإنسانية قد نفذه مجموعة واسعة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية في الميدان. ويجب حمايتهم في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

أود أن أختتم بياني، بقول ما يلي، إذا جاز لي. أعين الجميع في سورية وأعين الجميع العالم تتطلع إلى جنيف. وكما قيل بالفعل مرات عديدة جدا، ليس هناك حل إنساني لهذه الأزمة. وستقوم الحاجة إلى التزام سياسي حقيقي بتحقيق السلام إذا انطوى عام ٢٠١٧ على تقديم أي احتمال مختلف عن الموت والدمار اللذين اتسمت بهما السنوات الست الماضية. ويعتمد الملايين من النساء والرجال والأطفال المحاصرين والمحطمة حياتهم على إجراءات مجدية ومشاركة بناءة من جانب الأطراف السورية وحلفائها، ابتداء من يوم غد في المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف، من طمأنة السوريين بأن إنهاء النزاع قد يكون أخيرا في متناول اليد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

**السيد روسيلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن البروتوكول والعرف والأخلاق الحميدة توجب المرء على شكر ستيفن أوبراين على تقريره (S/2017/144)، على الرغم أن كل فقرة من فقراته أشبه بطعنة مباشرة في القلب أكثر من كونها معلومات لعقولنا. إن السيد أوبراين يضعنا أمام واقع مخيف تماما ما برح ملايين الناس – منهم مئات الآلاف من النساء والأطفال والمرضى – يواجهونه خلال السنوات الست الماضية في سورية. وفي هذه القاعة، فإننا مرة أخرى نلقي الكلمات.

لقد أكد ستيفن أوبراين شجاعة وبسالة وتضحية جميع أولئك المتطوعين والعاملين في الميدان، الجنود المجهولين،

وكلما استمعنا إليه يؤكدها أكثر، فهم الذين بينما يخاطرون بحياتهم يوميا، يحاولون تخفيف معاناة السكان المتضررين.

إننا نقترب من الذكرى السنوية السادسة لبداية النزاع السوري. وكما قلنا قبل سنة، نأمل أن يكون هذا العام آخر عام للنزاع. إننا نثق في الالتزام القوي الذي أعرب عنه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يجب يتلقى الدعم دائما من أعضاء المجلس وجميع الأطراف المعنية بطريقة أو أخرى في سورية.

فبعد أكثر من شهرين، يمكننا القول أن اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه في أواخر عام ٢٠١٦ قد أسفر عن انخفاض حاد في أعمال العنف في بعض أجزاء من الأراضي السورية، على الرغم من العديد من الانتهاكات والمعارك التي لا تزال قائمة. فقد أتاح المجال لإيصال الإغاثة للملايين من السكان في سورية، الذين في السنوات الأخيرة لم يعرفوا سوى الحرب والقصف والتدمير والموت. وساعد على تهيئة بيئة مواتية لاجتماع أستانة المعقود في كانون الثاني/يناير، وعلى استئناف المفاوضات في جنيف بين ممثلي الحكومة والمعارضة في سورية، بوساطة المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا. ويحدونا الأمل في أن تمضي الأطراف قدما الآن للتغلب على انعدام الثقة المتبادلة، وتحقيق التقدم في عملية الانتقال السياسي في سورية، الذي هو ضروري أكثر من أي وقت مضى، بعد سنة من التأخير.

وعلى الرغم من هذا السيناريو الأكثر إيجابية على المستوى السياسي، فإن حالة المدنيين في سوريا لا تزال مثيرة للقلق. ومما يبعث على القلق أنه على الرغم من وقف الأعمال القتالية الجارية، يبدو أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تسوء شهرا بعد شهر.

ويبدو أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال تزداد صعوبة كل شهر. وهذه الحالة الراهنة غير مقبولة ولم يعد بالإمكان تحملها، إذ أن الملايين من الناس يعتمدون على تلك الشحنات. ولهذا السبب من الضروري مواجهة العراقيل التي تعوق تقديم المعونة الإنسانية المنتظمة، وفي المقام الأول، انعدام الأمن في الميدان وعدم الحصول على الإذن الإداري.

وبالمثل، فإن عدم وجود توافق في الآراء فيما بين الأطراف فيما يتعلق باتفاقات وقف إطلاق النار في أربعة مواقع – الفوعة وكفريا، ومضايا والزبداني – يشير إلى كارثة إنسانية جديدة وشيكة يمكن أن تؤدي إلى مشاهد مأساوية مثل تلك التي شهدناها قبل عام عندما كان السكان يموتون من الجوع فعليا. ومن المروع أن نسمع مرة أخرى تقارير تفيد بأخذ مجموعات اللوازم الطبية من القوافل، وبالأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية، حيث إنه كان من المفروض تسليم المعونة إلى أكثر السكان ضعفا، كالحوامل والأطفال والعجزة. ونلاحظ أن إيصال الشحنات جوا إلى دير الزور، التي كانت قد علقت في منتصف كانون الثاني/يناير، قد استؤنفت لحسن الحظ. كما يسرنا أن وقف إطلاق النار في وادي بردى قد أتاح المجال لاستئناف جزئي لإمدادات مياه الشرب إلى دمشق.

وفي الختام، أود أن أكرر رأي أوروغواي بشأن ما ينبغي أن تكون أولوياتنا إذا أملنا في تحقيق تحسن كبير في الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في سورية: توطيد وقف إطلاق النار في معظم أنحاء البلد؛ حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من قبل جميع أطراف النزاع؛ حماية المستشفيات والأفراد العاملين في المجالين الطبي والصحي، المؤسسات التعليمية وكذلك العاملين فيها والطلاب؛ ورفع الحصار بصورة عاجلة، وهو ما ليس لها مكان في القرن الحادي والعشرين؛ السماح الفوري والمستدام وبدون عوائق لوصول الإمدادات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد، بما يتماشى مع الخطط الشهرية التي قدمتها الأمم المتحدة إلى السلطات السورية؛ والمكافحة المستمرة التي لا هوادة فيها للإرهاب بجميع أشكاله، ولا سيما في الرقة ودير

الزور، بينما الإبقاء دائما على حماية المدنيين بوصفها الأولوية العليا؛ وإحراز تقدم نحو حل سياسي للنزاع، الذي نأمل أن يبلغنا به في أقرب وقت ممكن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.